

المشهد السياسي

خطة الكهرباء على طاولة الحكومة:

# تجدد الهجوم القوّاتي على التيار؟

يشهد الأسبوع المقبل حدثين سياسيين: الأول، عودة وزارة الطاقة إلى مجلس الوزراء لطرح ملف استئجار بواخر الكهرباء، مع وجود إمكانية لتجدد الاشتباك حول الملف. أما الحدث الثاني، فتتضمن طاولة حوار في قصر بعدا يوم الخميس لرؤساء الكتل المحتملة في الحكومة



الاجتماع الإيجابية بين عون وبري ستؤدي إلى استمرار عمل المجلس النيابي في العقد الاستثنائي (هيلم الموسوي)

ارتاح أعضاء الحكومة بعد الاتفاق على قانون جديد للانتخابات، وبات بإمكانهم «تحرير» المواضيع الحياتية التي تهّم المواطنين. ملفات عُرقلت أسابيع طويلة، من ضمن الضغوط التي قوّرت قوى الائتلاف الحكومي ممارستها بعضها ضد البعض الآخر، حتى إقرار قانون جديد. عودة مجلس الوزراء إلى ممارسة مهماته لا يعني أنّ الجلسات المقبلة سيكون أمرها مُيسراً، لا سيّما إذا كان أول البنود في أولى جلساتها بعد الاتفاق هو خطة الكهرباء القاضية باستئجار باخرتين إضافيتين، والتي أثّرت حولها ضجة كبيرة في الفترة الماضية وأدت إلى توتر العلاقة بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية. وعلى الرغم من أنّ كل



## يعقد جمعاً اجتماعاً لوزراء القوات عشية جلسة الحكومة للبحث في ملف الكهرباء

طرف تسلّح بـ«ملاحظات تقنية»، لكن لم يكن ممكناً تغييب الطابع السياسي عن الخلاف «الإيمائي» بين الأطراف المذكورة. القوات اللبنانية «الحريصة على نجاح العهد والحكومة»، كما قال سابقاً نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني، اعترضت على استدراج العروض من خارج إدارة المناقصات. كذلك اشترطت ضرورة عرض كل مراحل الخطة على مجلس الوزراء، في حين أنّ أبي خليل ظلّ مُتمسكاً بموقفه الذي يؤكد أن القانون يمنح المؤسسات العامة حق إجراء المناقصات بنفسها، من دون المرور بدائرة المناقصات، إلى أن قرّر وزير الطاقة، ومن خلفه التيار الوطني الحر، إعادة الملف إلى مجلس الوزراء، بسبب الضجة التي أثّرت حوله. وكان «التيار» قد تريت سابقاً



## غريب: القوى المستقلة أمام امتحان تاريخي

خاطب الأمين العام للحزب الشيوعي حنا غريب أمس رفيقه الشهيد جورج حاوي، معاهداً إياه على «تمسك الحزب بمتابعة النضال من أجل إقرار النسبية خارج القيد الطائفي، واعتماد لبنان دائرة واحدة، دفاعاً عن السلم الأهلي وعن وحدة لبنان وعروبته وتقدمه وتطوره من أجل بناء دولة علمانية وطنية ديمقراطية مقاومة».

كلام غريب أتى خلال إحياء «الشيوعي» للذكرى الـ12 لاغتيال حاوي. وشنّ هجوماً على قانون الـ15 دائرة لأنه «مشروع هجين جمعوا فيه أسوأ ما يوجد في قانون الستين وفي المشروع التأهيلي والأرثونكسي والفردى. هذا المشروع الهجين الخليط يستهدف بالأساس قيام دويلات طائفية مذهبية قائمة على أساس الفيدراليات». وطلب غريب من كلّ القوى العلمانية والمدنية والديموقراطية التجمع والتوحد في إطار واحد. يجب أن تتحمل كافة مسؤولياتها في أن تقود معركة التغيير الديموقراطي الوطني الحقيقي في فرض وجودها وفي فرض بدليها السياسي». وأكد الأمين العام لـ«الشيوعي» أنّ «كل القوى المستقلة وشخصياتها أمام امتحان تاريخي في أن تثبت وجودها في هذه اللحظات التاريخية وتُنقذ لبنان».

(الأخبار)

الوزير اقترحه لقطع الطريق على المعارضين. وتقول المصادر لـ«الأخبار» إنّ خيار استئجار البواخر «هو الخيار الأمثل والأقل كلفة من أجل تأمين 24 ساعة من الطاقة يومياً، منذ الآن حتى الـ5 سنين التي تفصلنا عن إنجاز إنشاء معامل على البر». الرأي المعارض لوزارة الطاقة وخطتها الكهربائية يرى أنّ الكلفة الكبيرة التي ستتكبدها الدولة لاستئجار باخرتين إضافيتين مؤقتاً، يمكن صرفها في إنشاء معامل على البرّ تدوم عشرات السنوات. تردّ مصادر الوزارة بأنّ «الذين يُقارنون بين الكلفتين لا يأخذون في الاعتبار الكلفة الكبيرة لاستملاك عقارات لإنشاء معامل على البرّ، ولا كلفة الإنشاءات الخاصة بالمعمل، وألية تبريد التوربينات بالمياه، ولا كلفة بناء مداخن و«فلاتر»، ويحصرّون حساباتهم بسعر الـ«توربينات»

وماكينات إنتاج الكهرباء». وتضيف مصادر وزارة الطاقة أنه «بعد تحسّن وضع التيار الكهربائي بسبب إعادة وصل معمل الذوق والحاجة إلى الشبكة العامة، نبقى بحاجة إلى الكهرباء التي سننتجها البواخر، حتى نكون قادرين على تأمين 24 ساعة من التغذية الكهربائية، في غير ساعات الذروة، خلال الشتاء والربيع المقبلين». مصادر معرّاب كانت قد أبلغت «الأخبار» سابقاً أنها سترفع الصوت مُجدداً في ملف الكهرباء فور الانتهاء من القانون الانتخابي. وفي الموقف الجديد، قالت المصادر إنّ رئيس الحزب سمير جعجع «سيعقد اجتماعاً تنسيقياً مع وزراء القوات عشية جلسة مجلس الوزراء للبحث في ملف الكهرباء». وأشارت إلى أنّ القوات «لا تزال مبدئياً عند موقفها الأساسي في ما يتعلق بإدارة المناقصات، ولا تعديل فيه، لكن